الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٥
المعقودة يوم الجمعة
٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

الرئيس : السيد مونغبي (بنن)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الأعمال : المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/48/SR.25
11 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

93-82176

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٩٦ من جدول الأعمال: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (تابع) (A/48/182، A/48/338، A/48/359، A/48/430 و Add.1، A/48/484-S/26552، A/48/492، A/C.2/48/3، A/C.2/48/4)

١ - السيدة أولسوفسكي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة): أكدت على الرابطة الحيوية القائمة بين التعليم والمسائل السكانية، وقالت إن توفير التعليم وخدمات رعاية الطفل والصحة التناسلية أمر يساعد على الحيلولة دون أن ينتهي المطاف بالأهداف الوطنية في مجال السكان إلى إباحة القسر. ولاحظت أن قرابة ثلثي الأميين في العالم نساء معظمهن في سن الانجاب، وإن اليونسكو مستعدة لاتاحة خبرتها في صياغة برامج التعليم والمساواة بين الجنسين، وقد دعيت في هذا الاطار إلى الاشتراك في الاجتماعات بين الوكالات التي ينظمها صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية من أجل التحضير لمؤتمر القاهرة. كذلك فإن اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية تعمل حاليا على تنظيم مؤتمر قمة لتسعة بلدان مكتظة بالسكان (اندونيسيا، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، الصين، مصر، المكسيك، نيجيريا، الهند) من المقرر عقده في نيودلهي من ١٣ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر. وسيركز هذا المؤتمر، وهو أول قمة تعليمية تعقد في العالم، على تحقيق نشر التعليم الابتدائي على نطاق عالمي والحد من الأمية ومكافحة الانفجار السكاني والتخلف الانمائي.

٢ - وأضافت قائلة إن المدير العام لليونسكو، حدد، لدى افتتاحه المؤتمر العام لليونسكو منذ بضعة أيام، ماهية مساهمة اليونسكو في مؤتمر القاهرة بتأكيده على الدور الرئيسي الذي ينبغي أن يضطلع به التعليم في معالجة المسائل السكانية والانمائية - وهو نوع جديد من التعليم من شأنه أن ينمي القدرات الخلاقة لدى كل فرد ويكفل تحقيق توزيع أعدل للمعرفة والتكنولوجيا والموارد.

٣ - السيد زياران (جمهورية ايران الاسلامية): قال إن المخطط المشروع للوثيقة الختامية للمؤتمر (A/48/430/Add.1) لا تركز بقدر كاف على التنمية. وأوضح أنه يجب أن يتصدى الفصل الثاني المتعلق بالمبادئ إلى معالجة ضروب قلق البلدان النامية؛ وأن من الأهمية بمكان في هذا الصدد احترام الحق المطلق لجميع الدول في صياغة وتنفيذ سياساتها السكانية، والاعتراف بالتنوع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي الموجود في العالم. وأنه ينبغي أن تشمل هذه المبادئ أيضا المسؤوليات المشتركة، والشراكة الدولية والحق في التنمية وأن تؤكد على أهمية البيئة الاقتصادية في تنفيذ البرامج السكانية.

(السيد زياران، جمهورية إيران الاسلامية)

٤ - وانتقل إلى الفصل الثالث فقال إنه ينبغي لهذا الفصل أن يؤكد على الحاجة إلى تحقيق شراكة دولية في نقل التكنولوجيا وإلى تدفق الموارد المالية إلى البلدان النامية من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج العمل الجديد، أن يشير ايضا إلى الانخفاض الملموس في تدفق المساعدة الانمائية الرسمية اللازمة للأنشطة الانمائية في الجنوب. وقال إن وفده يعترض على ذكر عدم شرعية الاجهاض في الفصل السابع (الفقرة ٤٩)، إذ يجب ألا يعتبر عدم شرعية الاجهاض حاجزا يحول دون تحقيق الصحة التناسلية. وأوضح إنه نظرا للمساهمة التي يمكن أن يقدمها المغتربون في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية لبلدان منشئهم، ينبغي أن تهدف المواضيع المختارة لاتخاذ توصيات بشأنها، في الفصل العاشر ألف، إلى توفير الدعم اللازم لبرنامج "نقل التكنولوجيا عن طريق المغتربين" وإلى زيادة الفرص الاقتصادية في البلدان النامية كوسيلة للسيطرة على الهجرة غير الموثقة. وقال إن جمهورية ايران الاسلامية تستضيف منذ زمن طويل أكبر عدد من اللاجئين في العالم. وهي شاهدة على أن تقديم المساعدة إلى اللاجئين، ولاسيما اللاجئين السياسيين، يتأثر أيضا باعتبارات غير انسانية. ولذلك ينبغي أن يعالج الفصل العاشر - دال هذه المشكلة فيسعى إلى ضمان أمن وحماية السكان المدنيين الخاضعين للاحتلال الأجنبي أو اثناء النزاع المسلح، وهي ضرورة تشهد عليها الحالة في البوسنة والهرسك شهادة مفجعة.

٥ - كذلك ينبغي أن يتضمن الفصل الثاني عشر إشارة إلى التعاون الدولي من أجل مساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها الوطنية، وأن يتضمن الفصل الخامس عشر تأكيدا محددا على أن التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في الأنشطة السكانية لن يعلق على شروط.

٦ - وأردف قائلا إنه نظرا لضآلة التقدم المحرز في تعبئة الموارد المالية اللازمة للأنشطة السكانية خلال العقد الماضي، ينبغي أن تتضمن الوثيقة النهائية طلبا بتخصيص التزامات محددة فيما يتعلق بالمساهمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية والبلدان المتقدمة النمو. ورأى أن صيغة الفصل الخامس عشر - باء ليست قوية العبارة بقدر كاف في هذا الصدد. وقال إن الفقرة ١٣٦ تشير، فضلا عن ذلك، إلى "البلدان التي تنفذ برامج التكيف الهيكلي" دون تحديد الفئات المتلقية المحتملة، وهذا يعني ضمنا أن بعض البلدان المتقدمة النمو التي تنفذ برامج تكيف هيكلي يمكن أن تكون بدورها جديرة بالمساعدة المالية. ولذلك ينبغي أن تنص الفقرة ١٣٧ على أن الهدف من تعبئة الموارد هو تلبية احتياجات البلدان النامية المتزايدة إلى الموارد. أما فيما يتعلق بآليات المتابعة المشار إليها في الفصل السابع عشر فلا داعي لاتخاذ ترتيبات مؤسسية جديدة، لأن من شأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتولى تنسيق

(السيد زياران، جمهورية إيران الاسلامية)

الأنشطة السكانية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛ كما أن من شأن لجنة السكان أن ترصد التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات التي ستعقد في المؤتمر.

٧ - وأردف قائلا إن جمهورية ايران الاسلامية أنشأت لجنة وطنية للسكان والتنمية أسندت إليها مهمة تنسيق الأنشطة السابقة للمؤتمر وتنفيذ برنامج العمل الجديد الذي سيتفق عليه في القاهرة. وأن هذه اللجنة قد أشرفت على إعداد تقرير وطني عن الأنشطة السكانية. كذلك انعقد في طهران في شهر أيلول/سبتمبر مؤتمر اقليمي معني بتنظيم الأسرة اشترك في رعايته صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، وذلك بهدف زيادة الوعي العام وتعزيز التعاون الاقليمي في هذا المجال. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه قرر المؤتمر انشاء مركز اقليمي في طهران يعنى بتنظيم الأسرة، وذلك من أجل تدريب خبراء في تنظيم الأسرة.

٨ - السيد سيرما (كينيا): لاحظ أن ٩٣ في المائة من النمو السكاني بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ حدث في البلدان النامية وأنه، من المتوقع، وفقا لتقرير عام ١٩٩٣ عن الحالة الاجتماعية في العالم (E/1993/50)، أن تتزايد نسبة هذا النمو في افريقيا. وقال إن النمو السريع في عدد سكان افريقيا، ووجود نسبة مرتفعة منهم تعيش دون عتبة الفقر أم يدعو إلى القلق ويجب على المؤتمر أن يتصدى له.

٩ - وذكر أن المخطط المشروح (A/48/430/Add.1) مفيد ولكن ينبغي أن يتضمن اسهاما أكبر من جانب الدول الأعضاء. وأعلن أن كينيا قد أبلغت، بالفعل، أمانة المؤتمر آراءها بشأن البرامج السكانية الوطنية؛ وبشأن الأنشطة المتعددة القطاعات بما فيها أنشطة البيئة والمستوطنات البشرية والمياه والمرافق الصحية والتشجير؛ وبشأن الشباب والمراهقة؛ والبحوث؛ ودور خطة العمل العالمية للسكان وغيرها من الصكوك؛ وكذلك بشأن تنظيم الأسرة؛ والمعلومات والتعليم والاتصالات؛ والمرأة والسكان والتنمية؛ والمسائل الصحية بما فيها رعاية الأم والطفل.

١٠ - وأضاف قائلا إن البلدان النامية ما زالت تعتمد على مساعدة صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية في تنفيذ برامج تستهدف ضمان مواكبة التنمية للنمو السكاني. ونظرا إلى أن عمليات تنفيذ البرامج السكانية مرتفعة التكلفة بالنسبة لحكومات البلدان النامية، ينبغي أن ينظر المؤتمر في مدى توافر الموارد. كما يجب رصد مخصصات كافية في الميزانية لتمويل المؤتمر بما في ذلك أنشطته التحضيرية. وفي ختام بيانه أعرب عن أمل وفده في أن تصبح اللجنة التحضيرية هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة.

١١ - السيد ريزنسكي (بولندا): قال إنه ينبغي أن يكون المؤتمر عالميا بقدر المستطاع لتعزيز مصالح المجتمع الدولي، وفي الوقت ذاته، محدد الهدف على نحو يكفي للاستجابة إلى احتياجات مختلف المناطق ومجموعات البلدان. كما يجب أن يضع في اعتباره تكلفة تنفيذ توصياته، ربما بالتركيز على مصادر التمويل، وأن يبين الآليات التي يمكن بواسطتها ترجمة التوصيات إلى أفعال.

١٢ - وأضاف قائلا إنه ينبغي أن يضع المؤتمر في اعتباره العديد من النهج الممكن اتباعها ازاء المسائل السكانية، كأن يكون النهج قائما مثلا على الفرد أو الأسرة أو المجتمع المحلي أو الدولة أو أن يكون اقليميا أو دوليا. ويمكن أن يساعد النهج الاقليمي - الذي لم تؤكد أهميته بقدر كاف في مشاريع الوثائق المعدة للمؤتمر - على إبطال الاتجاه نحو معالجة المسائل السكانية من وجهة نظر شمالية - جنوبية بشكل أساسي. فالمسائل السكانية هي، بالأحرى، أكثر تعقيدا كما يتبين ذلك من مشاكل البلدان المارة بمرحلة انتقالية في منطقته، ورأى أن امعان النظر في الأثار المترتبة على عملية الانتقال بالنسبة للسكان والتنمية، على السواء، بما في ذلك التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، كل ذلك يؤدي إلى جعل المؤتمر والمخطط المشروح أكثر توازنا.

١٣ - السيد زنّا (اثيوبيا): أعرب عن تأييد وفده التام للبيان الذي تم الادلاء به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧، ثم قال إن معالجة المشكلة السكانية تكاد تكون أمرا مستحيلا ما لم يتم أولا تخفيض معدلات الفقر العالية جدا في العالم، ولا سيما في أقل البلدان نموا. وأعلن أن حكومته اتخذت الاجراءات اللازمة لاصلاح الهيكل الأساسي الاجتماعي والاقتصادي الذي أتلفته الحرب، وإرساء أساس متين للتنمية المستدامة. وقال إن اعتماد سياسات وطنية بشأن المرأة والسكان هو جزء هام من تلك العملية.

١٤ - وأوضح أن سياسات حكومته في مجال السكان تتمثل فيما يلي: خفض معدل الخصوبة الكلي إلى النصف تقريبا وزيادة استخدام وسائل منع الحمل بنسبة عشرة أضعاف بحلول عام ٢٠١٥؛ وتخفيض معدلات اعتلال ووفاة الأمهات والرضع والأطفال وتعزيز الرفاهية العامة للسكان؛ وزيادة اشتراك الاناث في جميع المراحل التعليمية؛ وإزالة جميع الحواجز القانونية والثقافية التي تحول دون تمتع المرأة الكامل بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما فيما يتعلق بالملكية والعمالة المجزية؛ وضمان التوازن في أنماط التوزيع السكاني؛ وتحسين الانتاجية الزراعية وإدخال أنشطة غير زراعية لأغراض التنويع الوظيفي؛ ووضع برنامج على نطاق وطني للمعلومات والتعليم في مجال السكان يبرز في جملة أمور، مزايا الأسرة الصغيرة وعلاقتها برفاهية الانسان والأمن البيئي. ولكن لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا في بيئة اقتصادية خارجية مؤاتية، وليس في بيئة تزيد من مديونية أقل البلدان نموا أو تقيد وصولها إلى الأسواق أو تهبط بأسعار السلع

(السيد زنّا، اثيوبيا)

الأساسية ومعدلات التبادل التجاري. ويجب بالتالي ايلاء اعتبار خاص إلى أقل البلدان نموا وأكثرها تأثرا بالبيئة، ومن ضمنها اثيوبيا، وفقا لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات.

١٥ - واختتم بيانه قائلا إنه يود أن يعرب عن تقدير وفده للبلدان التي ساهمت في مختلف الصناديق الاستئمانية التي أنشأتها الأنشطة التحضيرية للمؤتمر ولاشتراك البلدان النامية فيه.

١٦ - السيد تاراك (رومانيا): قال إنه حدث تغير هام في المواقف عبر السنوات العشرين الماضية، وإن الغالبية العظمى من البلدان مستعدة الآن للتصدي لمسائل السكان علانية في إطار السياسات والأولويات الوطنية. بل ويوجد أيضا استعداد للاعتراف بالترابط بين ضروب القلق السكانية ووجوه القلق الاقتصادية والاجتماعية وبعلاقته بالوضع السائد في الحياة السياسية.

١٧ - ورأى أنه ينبغي أن تستند الوثيقة الختامية التي سيعتمدها المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية إلى النتائج التي تحققت في العقود الماضية والتفاهم العام الذي حصل أثناءها، كما ينبغي أن يتضمن توصيات للعمل المستقبلي باسلوب عملي وإجرائي المنحى، وأن يتمثل فيها توافق للآراء الجديد بين الدول على إدماج ضروب القلق السكانية ادماجا كاملا في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة.

١٨ - وأعلن أنه ينبغي أن يقدم الأمين العام للمؤتمر مشروع الوثيقة الختامية إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة. كما ينبغي ألا تكون هذه المهمة شاقة، إذ أنه تم تقديم العديد من المقترحات المحتمل إدراجها في الوثيقة النهائية. ومن أهم هذه المقترحات توصيات المؤتمرات الاقليمية الخمسة وتوصيات الاجتماعات الستة لأفرقة الخبراء، والاقتراحات المقدمة من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية، والآراء التي أعربت عنها الوفود في الدورة الحالية للجمعية العامة.

١٩ - وأوضح أن المحن المؤلمة التي يعيشها سكان البلدان الأوروبية التي تمر بمرحلة انتقالية سيكون لها آثار طويلة الأجل على مستقبل تلك البلدان، وينبغي الاعتراف بأن أي استثمار، في قارة أوروبية مترابطة، يقصد به أن يكون ذا تأثير على السكان، هو استثمار في استقرار ورفاهية القارة بأكملها. وأعرب عن شكر رومانيا للمساعدة التي تلقتها من بعض الدول الأعضاء ومن صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وغيره من المنظمات الدولية التي ساعدت بما قدمته من نصح ودعم على زيادة الوعي بالمشاكل السكانية القائمة.

(السيد تاراك، رومانيا)

٢٠ - وأكد على ضرورة وجود فكرة واضحة عن كيفية تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسكان على المستويين الاقليمي والعالمي. ورأى أنه ينبغي تعديل البرامج السكانية الدولية باستمرار لتكون مواكبة للتطورات.

٢١ - السيد بالزان (مالطة): قال إن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية هي الأسباب الأصلية للعنف والنزاع المسلح، لذا فإن حل هذه المشاكل يعتبر ممارسة للدبلوماسية الوقائية. وإن المؤتمر المقبل سيؤكد الترابط المتبادل بين السكان والتنمية والبعد الإنساني للتنمية. وقال إن الفقر والبطالة والديون ما هي إلا بعض التحديات التي تواجه البلدان النامية. وإنه يجب على المجتمع الدولي أن يهيء بيئة عالمية يمكن للتنمية المستدامة أن تتحقق في إطارها.

٢٢ - وأضاف قائلا إن مالطة ترحب بالتأكيد الذي تضمنه المخطط المشروح على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وإنه ينبغي تشجيع المرأة على المشاركة في جميع المجالات، الاجتماعية منها والسياسية والاقتصادية. وقال إن بلده يلاحظ بارتياح أن المؤتمر سيولي الاهتمام اللازم للقضايا المتعلقة بالمسنين. وإنه فيما يتصل بمعالجة القضايا المعنية المتعلقة بتنظيم الأسرة والصحة والوفيات، ولا سيما الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي ومتلازمة نقص المناعة المكتسب، ينبغي التأكيد على ضرورة تثقيف جميع الفئات السكانية.

٢٣ - ومضى قائلا إن عدم معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية معالجة كافية يمكن أن يؤدي في آخر المطاف إلى تهديد الأمن. وفي حين يشعر بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ضحاياها في المقام الأول، فإن مشكلات الأمن تهم المجتمع الدولي برمته. وإن جو الحماس الذي يشوب الأعمال التحضيرية يبشر بنجاح المؤتمر. ومع ذلك ينبغي ضمان الإرادة السياسية والالتزام من جانب الحكومات لكي يتسنى تنفيذ البرامج المقترحة.

٢٤ - الأسقف دي اندريا (مراقب الكرسي الرسولي): أشار إلى المخطط المشروح (A/48/430/Add.1) قائلا إن الاعتراف بشخصية الإنسان وبكرامته وحقوقه ينبغي أن يرد بوضوح بوصفه الأساس الموجه لجميع البيانات اللاحقة والمقترحات المتعلقة بالسكان والتنمية. وأن الرابطة بين التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وتقاسم موارد العالم من جانب ومسألة السكان من جانب آخر تقتضي نداء من أجل التضامن أشد صلابة مما جرى التعبير عنه في المخطط المشروح. وقال إن الأمر يستلزم مواصلة العمل من أجل تخفيف عبء الدين ونقل التكنولوجيا وضمان فرص التعليم والعمل وإحـــداث تغييرات جذرية في الأنماط المشينـــة للاستهلاك

(الأسقف دي اندريا، مراقب الكرسي الرسولي)

والإهدار، وقال إن وفد الكرسي الرسولي يشارك في الشعور بالقلق الذي جرى الإعراب عنه بشأن المشاكل المعقدة المتصلة بالهجرة والسكان الأصليين وشيخوخة السكان والمعوقين. وإنه ينبغي لجميع الجهود المبذولة لمعالجة هذه المشاكل أن تراعي الكرامة الأساسية لكل إنسان من هذه الفئات وحقوقه غير القابلة للتصرف.

٢٥ - واستطرد قائلا إن وفد الكرسي الرسولي لاحظ الاشارة التي تمت إلى مواضيع الإجهاض غير المأمون وتوسيع حقوق الإنجاب مع احتمال إدراج الإجهاض في سبل تنظيم الأسرة والاقتراح الداعي بوجوب إعادة النظر وإمكانية تغيير القوانين المتعلقة بالإجهاض أو بإعلان عدم شرعيته في بعض الأحوال. وإن الوفد يشير إلى ما اتضح من المناقشات التي دارت في المؤتمر الدولي المعني بالسكان لعام ١٩٨٤ أن عددا كبيرا من البلدان لا يعتبر الإجهاض وسيلة ملائمة لتنظيم الأسرة. وأن الوثائق التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٨٤ لا ينبغي أن تحاول إبطال توافق الآراء الذي تم التوصل إليه عام ١٩٨٤.

٢٦ - وتابع قائلا إن الوفد يشاطر الرأي بأن التغيير في مواقف الرجل والمرأة وسلوكهما يعتبر شرطا ضروريا لتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين، ويصر على أن عملية إنجاب الأطفال هي مسؤولية كلا الزوجين. لذا فمن الغريب ألا يرد ذكر التنظيم الطبيعي للأسرة في المخطط المشروح. وقال إن مما يشغل الوفد أيضا أن الفصل الخامس من المخطط يخفف من شدة التعبير الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذلك لأنه يصف الأسرة "بأشكالها المتعددة" والسياسات الاجتماعية "التي تدعم تعددية أشكال الأسرة". وقال إن للدول الأعضاء قوانين وسياسات راسخة لدعم الأسرة، وإنه لا ينبغي التشكك في تلك القوانين والسياسات أو إضعافها من أجل التكيف مع اتجاهات أو تجارب اجتماعية جديدة.

٢٧ - السيد ماركر (باكستان): قال إن الوثيقة الختامية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار علاقة السكان بكل من التعليم والصحة والبيئة ومسائل الهجرة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمركز الاقتصادي للمرأة وتحكمها في القرارات المتصلة بإنجاب الأطفال. وإن معالجة مسألة السكان بانفصال عن المسائل الأخرى سيؤدي إلى صعوبة تنفيذ برامج الحد من التزايد السكاني. وأن وفد بلده يرى أن قائمة المبادئ ينبغي أن تتضمن إقرار حق السيادة لكل بلد في وضع سياساته وبرامجه السكانية استجابة لاحتياجاته الخاصة، مع الأخذ في عين الاعتبار أن الإجراءات الوطنية، أو الافتقار إليها، قد تكون لها عواقب تتجاوز نطاق الحدود الوطنية.

٢٨ - وأضاف أن الوثيقة الختامية ينبغي أن تتضمن أيضا فصلا يعالج مسألة السكان وحماية الفئات المستضعفة، وبخاصة النساء والأطفال، في حالات الكوارث والاضطرابات المحلية والحروب. وقال إن الفصل

(السيد ماركر، باكستان)

الثالث - ألف من المخطط المشروح لا يقدم صورة كاملة لتطور العقبات التي تعترض قدرة البلد على تحقيق النمو المتوازن. وأنه ينبغي أن يعكس على نحو كامل التفاوتات في البيئة الاقتصادية الخارجية. كما أن للمسائل السكانية أبعادا اقتصادية واجتماعية وثقافية. وسياسية يتعين توجيه الاهتمام المناسب لها.

٢٩ - وأعرب عن أمل وفده في أن يصيغ المؤتمر أساليب لترجمة خطة العمل النهائية وفق أهداف محددة لكل بلد. وأضاف أن أحلام خلق باكستان مزدهرة لن تتحقق مالم يتم التغلب على التحدي الدولي للسكان والتنمية. ولذلك فإن باكستان تعلق أهمية قصوى على نجاح المؤتمر الدولي.

٣٠ - السيد بياو (بنن): قال إن التفاعل بين السكان والبيئة والتنمية لا ينبغي أن ينظر إليه من منظور العواقب السلبية فقط. وإنه يندر التطرق إلى تأكيد الآثار الإيجابية للمتغيرات الديمغرافية على البيئة والتنمية. وقال إن الوثيقتين A/48/430 و Add.1 لم ترد فيهما إلا اشارة بسيطة للمنظور الخاص المتعلق بمختلف فئات السكان الأصليين؛ وهي ليست الوحيدة التي لها آراء مختلفة بشأن العلاقة بين السكان والبيئة والتنمية. وأن المجموعات السكانية الريفية في افريقيا تتمتع بمعارف واسعة لا بد من استخدامها من أجل إيجاد حلول دائمة لتحسين مستوى المعيشة.

٣١ - وأشار إلى الفصل السابع من المخطط المشروح قائلا إنه، بغية تحقيق النجاح، ينبغي لسياسات تنظيم السكان الإقرار بالحقوق الأساسية للزوجين وللفرد في اتخاذ قرارات حرة بشأن عدد الأطفال والفترة الفاصلة بين كل ولادتين. وأن احترام حقوق الفرد في إنجاب الأطفال ينبغي أن يمنح أهمية أكبر من تشجيع تنظيم الأسرة ونشره وأنه ينبغي لبرامج العلاقات بين الجنسين والشؤون الجنسية للإنسان أن تأخذ في الاعتبار التنوع الاجتماعي والثقافي والديني والاقتصادي والديمغرافي للمجتمعات التي تحاول الوصول إليها.

٣٢ - وفيما يتصل بالصحة والوفيات، قال إن الوثيقة لم تذكر الآثار المدمرة التي تخلفها الأمراض المزمنة كالملاريا وداء دودة غينيا وداء الحييات على صحة السكان في الكثير من البلدان النامية، لا سيما في افريقيا. وإنه ينبغي تصويب هذا الإغفال.

٣٣ - وقال إن وفد بلده يدعم قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٦/١٩٩٣ دعما كاملا. وإنه يشجع أيضا دمج بعض فصول وفروع المخطط المشروح بغية جعله أكثر وضوحا.

٣٤ - السيد دوغاني (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن النمو السكاني يستلزم زيادة الانتاج الغذائي. وعلى الرغم من أن انتاج الأغذية قد ازداد زيادة حسابية، فإن الزيادة في السكان قد تضاعفت هندسيا. وتنطبق هذه الحالة بصفة خاصة على البلدان النامية التي تنفق جزءا كبيرا من العملة الصعبة التي تكسبها بصعوبة على استيراد الإغذية الإضافية حيث لا يكفيها انتاجها المحلي. وإن النمو السكاني أدى أيضا إلى زيادة الضغط لتوفير المزيد من فرص العمل والمأوى والتعليم والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى، التي لا يمكن تأمينها إلا عن طريق زيادة الموارد المالية زيادة هائلة لا تتوفر للدول النامية.

٣٥ - وأضاف قائلا إنه لا يمكن إغفال أثر النمو السكاني على البيئة. وأن مشاكل تدهور التربة وإزالة الأحراج والتصحر بلغت حدا مخيفا في معظم البلدان النامية. وإنه لا بد من وقف هذا الاتجاه من أجل تجنب وقوع كارثة شاملة.

٣٦ - ومضى قائلا إن جمهورية تنزانيا المتحدة اعتمدت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ سياسة سكانية وطنية، منحت فيها الأولوية إلى تثقيف السكان بشأن عواقب النمو السكاني السريع، بهدف تحسين نوعية القوى العاملة وقدرة السكان على تعزيز تنميتهم الذاتية وحماية البيئة وتحسين الرعاية الصحية والاجتماعية للسكان، لا سيما النساء والأطفال منهم. إلا أن هذا البرنامج يستلزم استثمارا هائلا من حيث الموارد البشرية والمالية، مما يقتضي الحصول على دعم المجتمع الدولي. وقال إن وفد بلده يشكر الدعم الذي تلقاه من صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

٣٧ - واستطرد قائلا إن وفد بلده يأمل في أن يقوم المؤتمر الدولي المقبل بمعالجة كاملة لجميع المسائل التي طرحها وفد بلده في هذه الجلسة والمسائل المتعددة الأخرى التي ستعرضها الوفود المختلفة.

٣٨ - السيدة كولاوات (تايلند): قالت إنه ينبغي أن يعكس شكل فصول وفروع المخطط التمهيدي المشروح مقترحات والتزامات واضحة وعملية المنحى. ولا يقدم الشكل الراهن المرونة المطلوبة لتحقيق هذا الهدف. وعلاوة على ذلك ينبغي أن يكون التركيز على الأنشطة وليس على التوصيات.

٣٩ - وأردفت قائلة إنه لا ينبغي فصل قضايا وسائل التنفيذ عن أساس العمل، والأهداف والتوصيات. وينبغي أن تشمل الفصول القطاعية للمخطط التمهيدي المشروح (الفصول من الثالث إلى العاشر) عناصر لفصول عن اهتمامات مشتركة بين القطاعات. وقالت إن وفدها يوافق تماما على الرأي الذي أعربت عنه الأمينة العامة للمؤتمر بأنه ينبغي أن تكون هناك إشارات إلى وسائل التنفيذ في جميع أجزاء الوثيقة

(السيدة كولاوات، تايلند)

الختامية. وهذا بدون شك يهمل الحاجة إلى الاعتراف المنفصل بالقضايا التي تغطيها الفصول من الحادي عشر إلى السابع عشر.

٤٠ - وأضافت قائلة إنه ينبغي أن تكون الفقرة ٦٨ من الفصل الثامن - جيم أكثر تحديدا وتؤكد على استراتيجيات منع فيروس نقص المناعة البشري وتقليص الآثار الديموغرافية والصحية والاجتماعية والاقتصادية لوباء متلازمة نقص المناعة المكتسب بينما تعكس في نفس الوقت أنشطة محددة مثل صياغة سياسة وطنية وخطة وطنية مشتركة بين القطاعات لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب كجزء من خطة تنمية وطنية؛ وتحسين الاعلام، والتعليم واستراتيجيات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري عن طريق تغيير المعايير الاجتماعية والسلوك الاجتماعي ومن خلال البرامج المتصلة بالسكان، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة ونظم صحة الطفل؛ والأحكام المتعلقة بحماية حقوق الانسان والدعم الاجتماعي ذي الصلة بمساعدة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب/متلازمة نقص المناعة المكتسب واسرهم؛ واجراء بحوث رصد وتقييم نتائج الجهود المختلفة.

٤١ - واستطردت قائلة إنه ينبغي أن يشتمل الفصل السابع - باء على اشارة إلى تشجيع مشاركة الذكور في تنظيم الأسرة، لأن تجربة تايلند تؤكد أنه لا يمكن إهمال مشاركة الذكور في تنظيم الأسرة، ولا سيما المجتمعات التي سعت إلى ادماج القضايا الخاصة بالجنسين في الاستراتيجيات السكانية.

٤٢ - واستطردت قائلة إن وفدها يؤيد بالكامل الاقتراح المقدم من الأمينة العامة للمؤتمر فيما يتعلق بإدماج أهداف الـ ٢٠ عاما في نتيجة مؤتمر القاهرة.

٤٣ - واستطردت قائلة إنه فيما يتعلق بقضية الأموال، فإنه ينبغي أن يذهب مفهوم الشراكة العالمية في ميدان السكان والتنمية إلى أبعد من المعونة. ويكمن النجاح في مواجهة الاهتمامات السكانية في تقاسم المسؤوليات عند اتخاذ الاجراء المناسب. وقالت إن وفدها يوافق على الرأي القائل بأنه ينبغي أن يكون التركيز على كلا الفصلين الرابع عشر، الذي يتناول الاجراءات الوطنية، والخامس عشر الذي يتناول التعاون الدولي؛ ويمكن إضافة اشارات شاملة في أماكن أخرى. وقالت إن وفدها يؤيد نهج الأمينة العامة للمؤتمر، الذي يتمثل في الإعلان عن التكلفة المتوقعة في مجالات تنظيم الأسرة والبيانات السكانية.

(السيدة كولاوات، تايلند)

٤٤ - ومضت قائلة إنه فيما يتعلق بالمتابعة، فإن وفدها يوافق الرأي القائل بأن نجاح المؤتمر الدولي يتوقف على تنفيذه ورصده واستعراضه على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية.

٤٥ - وقالت في ختام كلمتها إن وفدها يؤكد مجددا تأييده الكامل للمشاركة البناءة والدينامية للمنظمات غير الحكومية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر، وفي المؤتمر ذاته وفي تنفيذ أهدافه وأنشطة متابعته.

٤٦ - السيد مسنجيزي (زمبابوي): قال إنه ينبغي أن تعطي المواضيع الرئيسية التي ستنظم حولها المبادئ التوجيهية للمؤتمر الدولي الأولوية إلى موضوع المؤتمر، أي السكان والنمو المستمر والتنمية المستدامة. وبغية التشديد على هذه الأولوية، ينبغي تحريك الفقرة ٢ (ج) من الفصل الثاني من المخطط التمهيدي المشروح للوثيقة الختامية لكي تصبح الفقرة ٢ (أ).

٤٧ - وأضاف قائلا إن الاشارة في الفصل الثالث إلى "الإعياء من تقديم المعونة" الذي يعاني منه مجتمع المانحين الدولي ينبغي أن يكون أكثر صراحة ويشير إلى أن هناك زيادة في المنافسة فيما بين البلدان والمناطق على المساعدة الانمائية وإلى أن هناك حاجة إلى موارد مالية جديدة واضافية.

٤٨ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بالفصل الرابع، فإن وفده يعتقد أن الهدف النهائي لا يتمثل في مجرد الادماج الكامل للمرأة في البرامج السكانية والانمائية ولكن ادماجها الكامل في العملية الانمائية بكاملها. وفي حين رحب وفده بالاهتمامات والأولويات التي أوليت للفرع المتعلق بالطفلة، فإنه يرى أنه ينبغي الإشارة أيضا إلى الحد الأدنى للسن القانوني لأخذ موافقتها.

٤٩ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بالفصل الخامس فإن الفقرة ٢٩ تحتوي على قائمة شاملة للأسر الأحوج وإنه ينبغي أن تتماشى الفقرة ٢٧ معها. ولدى زمبابوي، مثل بلدان أخرى، نسبة مرتفعة من الأطفال بين سكانها. وفي حين أنه جرى طرح المشكلة بصورة كافية في الفصل السادس - باء، فإن الفقرتين ٣٥ و ٣٦ لم تتناولا بالكامل كيف يمكن تصحيح مثل هذه الاختلالات. وهناك درجة معينة من الازدواجية في الفصلين السابع والثامن، واللذين قد يحتاجا إلى بعض الترشيد و/أو التنسيق.

٥٠ - وقال في ختام كلمته إن وفده يؤيد بالكامل الملاحظات التي أبداها رئيس مجموعة الـ ٧٧ فيما يتعلق بوسائل تنفيذ أي برنامج عمل قد يُعتمد في القاهرة.

٥١ - السيد محمد (السودان): أعلن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧. وقال إن السودان أولت أهمية خاصة لقضايا السكان والتنمية. وشاركت في المؤتمرات السكانية الاقليمية وأنشأت لجنة قومية وضعت استراتيجية سكانية تهدف إلى تصحيح التفاوت بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وذلك في جملة أمور عن طريق حفز النمو الاقتصادي، وخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال، ومحو الأمية، ومحاربة العادات الضارة، ورفع معدلات التحاق الفتيات بالمدارس وتقليل معدلات الانقطاع عن المدرسة.

٥٢ - وأضاف قائلا إنه كان من المنطقي الربط بين السكان والتنمية والبيئة ويعتبر القضاء على الفقر في البلدان النامية ذو أهمية حيوية. وينبغي أن تركز توصيات المؤتمر على الحق في التنمية والعيش الكريم وحق اقتناء التكنولوجيا ووسائل مكافحة أمراض الأطفال والأمراض المستوطنة. وينبغي للمؤتمر أيضا أن يتناول مسألة التمويل الكافي لتنفيذ توصياته.

٥٣ - السيد سوه (جمهورية كوريا): قال إنه ينبغي أن تشكل قضية السكان اهتماما رئيسيا للعملية التحضيرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، نظرا لأن هذا سيمنع المناقشات من أن تضعف أو تتطرق إلى مسائل فرعية عن طريق الاهتمام غير الواجب بالقضايا ذات الصلة بالتنمية والبيئة. وقال إن وفده يؤيد اقتراح تغيير مركز اللجنة التحضيرية لكي تصبح هيئة فرعية للجمعية العامة.

٥٤ - وأردف قائلا إن المخطط التمهيدي المشروح يحتوي على معظم النقاط الهامة الواردة في الاطار المفاهيمي المقترح الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتتمثل الخطوة التالية في متابعة تلك النقاط من خلال توصيات عملية المنحى وواقعية. وينبغي للمؤتمر أن يحدد أهدافا قابلة للتنفيذ ووضع مناهج واقعية لتحقيقها.

٥٥ - وأضاف قائلا إن عمليات التمييز بين الفروع المختلفة للفصل الثالث لم تكن واضحة بالكامل. وينبغي إعادة تنظيمه في فرعين، يتناول الأول السكان والنمو الاقتصادي المستمر، ويتناول الثاني السكان والتنمية المستدامة والبيئة. ويمكن إدراج آليات تقييم الأثر السكاني تحت هذا العنوان باعتباره موضوعا مختارا.

٥٦ - واستطرد قائلا إنه يتعين على المجتمع الدولي عند معالجته للتحديات العالمية للنمو السكاني المتفجر والقضايا ذات الصلة أن يواجه الحقيقة. وقد واجه بالفعل مصاعب خطيرة في جمع الموارد المالية

(السيد سوه، جمهورية كوريا)

اللازمة من أجل التعاون الانمائي، كما أن الخطط الأكثر اتساما بأنها بناءة لن يكون استخدامها كبيرا بدون موارد كافية. وينبغي للجنة التحضيرية أن تتناول في دورتها الثالثة مسألة تعبئة الموارد المالية.

٥٧ - واسترسل قائلا إن وفده يرحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمديد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمدة ثلاثة أسابيع. ويعتبر توزيع مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر في الوقت المناسب أساسي بالنسبة لنجاح الدورة الثالثة، ويلقى اقتراح الأمينة العامة بتعميم نسخة نهائية غير محررة من المشروع في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ترحيبا كبيرا.

٥٨ - ومضى قائلا إن التنسيق فيما بين الوكالات يعتبر أساسيا بالنسبة لنجاح العملية التحضيرية، التي ينبغي زيادة تعزيزها من خلال قيادة الأمينة العامة للمؤتمر.

٥٩ - وقال إنه ينبغي توزيع انجازات المؤتمر الدولي على نطاق واسع على جميع مستويات المجتمع. وينبغي أن تكون المشاركة الشعبية جزءا لا يتجزأ من جهود خفض النمو السكاني، وأن تكون الخطوة الهامة الأولى نشر الأهداف والقضايا التي ستناقش في المؤتمر على نطاق واسع.

عـُلقت الجلسة في الساعة ١٧/١٠ واستؤنفت في الساعة ١٧/١٥

٦٠ - السيدة صديق (الأمينة العامة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية): أشارت إلى أن وفود عديدة قد شددت على الصلات المتبادلة بين السكان والنمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة، بينما ترغب في الإبقاء على الأهمية الرئيسية للسكان في المداولات والوثيقة النهائية.

٦١ - وقالت إنها أحاطت علما أيضا برغبة الوفود في التناغم الأفضل للجزأين الثاني والثالث، بينما يتم الحفاظ على الشخصية المنفصلة لكل جزء، وفي الحاجة إلى توصيات موجزة وواضحة وعملية المنحى. وقد اقترحت بعض الوفود أن يتم التركيز على الأنشطة وليس على التوصيات. وجرى التشديد كذلك على أن تكون مصالح وحقوق الأفراد رئيسية وأنه ينبغي تعزيز منح السلطة للمرأة. وكانت هناك مطالبات بإيلاء أهمية أكبر للاحتياجات الجنسية واحتياجات تنظيم الأسرة. وسيتم لذلك إعادة دراسة تلك القضايا.

(السيدة صديق)

٦٢ - وأضافت قائلة إنه كان هناك تأييد قوي لادراج مجموعة أهداف الـ ٢٠ عاما في مشروع الوثيقة النهائية. والفكرة ليست في تحديد أهداف أو حصص ديمغرافية. وستتعلق الأهداف بالرضيع والطفل ومعدل وفيات الأمهات، والوصول العمومي إلى التعليم في المدرسة الابتدائية وإتمامه، والوصول العمومي إلى معلومات وخدمات تنظيم الأسرة. وستحتاج هذه الأهداف إلى التزام من كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على الصعيدين الدولي والوطني، وينبغي أن تناقش كذلك خلال المشاورات غير الرسمية المقبلة. وينبغي إيلاء الاهتمام أيضا بالآثار الديمغرافية لبلوغ الأهداف الانمائية.

٦٣ - واستطردت قائلة إن الأمانة ستولي عناية شديدة بإمكانية تنفيذ واستصواب تحديد تكلفة التوصيات أو الأنشطة المختلفة. وينبغي إيلاء وسائل التنفيذ أولوية عليا - وربما أكثر علوا - للعمليات التحضيرية وفي المؤتمر. وستركز الأمانة كذلك على تحسين الفصل المتعلق بتعبئة الموارد.

٦٤ - واسترسلت قائلة إنه من المسلم به أن الفصل المتعلق بالمتابعة غير كاف في حالته الراهنة؛ وسيحظى لذلك بالمزيد من الاهتمام، وكذلك الاقتراح بأن يأخذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في الحسبان توصيات المؤتمر. وسترحب الأمانة بأي مقترحات محددة بشأن المتابعة، التي ستلقى عناية شديدة من جانب اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة.

٦٥ - ومضت قائلة إنها قد شعرت بالسرور لسماعها الوفود تعرب عن تأييدها لاجراء مشاورات غير رسمية في الشهور المتبقية قبل الدورة الثالثة وأنها ترحب باقتراح تقديم مواد معلومات أساسية مناسبة مقدما. بيد أن هذه المشاورات لن تكون بغرض التفاوض على مشروع الوثيقة النهائية.

٦٦ - وقالت إنه فيما يتعلق بالعلاقة المتبادلة بين السكان والنمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة، فإن وفودا عديدة رأت أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام في الوثيقة الختامية بأنماط الاستهلاك وأساليب الحياة، مع التركيز على تقاسم المسؤوليات بهذا الشأن بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقد طالب العديدون بأن يكون هناك انعكاس كاف في مشروع الوثيقة النهائية لمنظور واحتياجات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٦٧ - وأضافت قائلة إنها توافق على أن قضية الشعوب الأصلية والسكان والتنمية تحتاج إلى مزيد من الاهتمام.

(السيدة صديق)

٦٨ - ووجهت في ختام كلمتها نداء إلى تلك البلدان التي لم تتقدم بالفعل بتقاريرها الوطنية بأن تفعل ذلك على وجه السرعة حتى يمكن الاعتماد على آرائها وتجاربها في صياغة وثائق للمؤتمر، وقالت إن الأمانة سترحب بأي آراء أخرى، ولاسيما فيما يتعلق بطرق ضمان تنفيذ التوصيات على الصعيد القطري.

٦٩ - السيد جمعة (تونس): طالب بأن يتم تعميم الملاحظات الختامية للأمينة العامة للمؤتمر على الوفود.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠